



منظمة المدن العربية

منظور للسياسات والبرامج
المنشودة لتوفير السكن اللائق لجميع السكان
وحيازة الأرض

غسان سمان
رئيس قطاع الشؤون الخارجية والإعلام

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا "الإسكوا"
اجتماع فريق الخبراء حول
"التنمية الاجتماعية الشاملة في المنطقة العربية"
بيروت 4-5 تشرين الثاني / نوفمبر

منظور للسياسات والبرامج المنشودة لتوفير السكن اللائق لجميع السكان وحيازة الأرض

غسان سمان
رئيس قطاع الشؤون الخارجية والإعلام

ملخص:

ترتبط منظمة المدن العربية باتفاقات تعاون ومذكرات تفاهم مع منظمات إقليمية ودولية تعنى بقضايا المدن والسكان والتنمية المستدامة. ومن بين هذه المنظمات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا). وتلحظ هذه الورقة جانباً أو أكثر من أطر التعاون والشراكات التي تتصل بقضايا الإسكان والتنمية العمرانية.

وتتناول الورقة منظور منظمة المدن العربية والمؤسسات التابعة لها " للسياسات والبرامج المنشودة لتوفير السكن اللائق لجميع السكان وحيازة الأرض " حيث تخضع الملاءمة السكنية لمعطيات معقدة تختلف من دولة إلى أخرى ومن مدينة إلى مدينة، وهي عملية نسبية، إلا أن الوصول إليها يمكن من خلال عقد الورش والدورات التدريبية للقيادات البلدية بهدف الوصول إلى مخططات ومشاريع سكنية كفؤة تركز على مرجعيات وتجارب ناجحة إقليمياً ودولياً.

المدن، قضاياها ومشكلاتها وتحدياتها ، وكل ما يرتبط باستدامتها وجعلها قابلة للعيش .. تحتل مكان الصدارة والاهتمام من قبل المؤسسات والمنظمات الإقليمية والدولية التي تعنى بشؤون المدن والساكين، ومن بينها منظمة المدن العربية.

ومدنتنا العربية هي جزء من هذا العالم ، وقضاياها مطروحة في مؤتمراتنا وندواتنا وأوراش عملنا. ومهمتنا تبادل الآراء والأفكار في الإجابة على العديد من الأسئلة: كيف نختار الطريق الأفضل؟ وكيف نحسن من المدن، كي نبقى الناس فيها ليشعروا بالأمن والأمان والطمأنينة وفرص العيش اللائق والكريم؟

إن التقدم البشري يتحقق من خلال القرب وتبادل الخبرات، وبناء العلاقات .. كما أن التحضر يشكل فرصة عظيمة لبناء المدن ومعالجة قضاياها.. بدل الحديث عن السلبيات ، والعزف على وتر ضعف الإمكانيات.

ذلك أن جمع الناس، يعني وضع القواعد والمعايير التي تنظم أوضاعهم وأساليب حياتهم ومعاشهم.. وهذا ينسحب بطبيعة الحال على السياسات المعتمدة، والنظم الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية والبيئية ، المبنية على الإحصاءات والبيانات والأرقام، كمان ان التحضر السليم والجيد ... في أحد جوانبه عملية سياسية ، لها متطلبات فنية وقرارات سليمة.

ومنظمة المدن العربية ، والمؤسسات التابعة لها، لا تنفك عن تنوير قادة المدن والبلديات العربية بكل ما هو جديد ومميز، يتعلق باستدامة المدن في مجالات الإسكان والنقل والتنظيم والبيئة والشراكات.

إن نظرتنا ، كمنظمة إقليمية تعنى بقضايا المدن وساكنيها، وتضم في عضويتها ما يزيد عن خمسمائة مدينة عربية، لا تختلف عن غيرها من المنظمات والهيئات الأممية المعنية بقضايا المدن والسكان وعملية التنمية المستدامة، فالتنمية المستدامة أمام مفترق طرق .. إذ لم يعد النمو وحده حلا للتحديات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية ، بل أصبح في رأي الخبراء جزءا من المشكلة..

فالمشاركة والشفافية المسؤولة تعتبران، "هدفا وأداة تمكين" للتنمية المستدامة. كما لا يوجد ازدهار من دون احترام للقيم الديمقراطية وحكم القانون وحقوق الإنسان.. بما في ذلك حقه في السكن الآمن والمريح.

لقد انخرطت منظمة المدن العربية مع اطراف إقليمية ودولية فاعلة في وضع التصورات التي يمكن اعتمادها لتطوير مفاهيم عملية التنمية لما بعد 2015 (Post 2015)، واصبح واضحا ومستقرا الآن في الأدبيات التي تناولت قضايا التنمية الحضرية أن المشاركة المجتمعية تسهم على نحو واضح في تفعيل الإدارة المجتمعية الشاملة، ومن ثم ترشيد عمليات صنع القرار، من خلال التعددية وآلية التصحيح الذاتي، واستيعابها للرؤى والأفكار والمصالح المختلفة، وتعبيرها عن توازن مصالح اطراف المجتمع.



GLOBAL TASK FORCE
ON POST-2015 DEVELOPMENT AGENDA
TRANSITION COORDINATOR

UN HABITAT
FOR A BETTER URBAN FUTURE



OWG 12 - Goals on Sustainable Development for the Post-2015 Agenda

OWG 12 الأهداف حول التنمية المستدامة لجدول الأعمال لما بعد عام 2015

- 1- إنهاء الفقر بكل أشكاله في كل مكان.
- 2- إنهاء الجوع و تحقيق الأمن الغذائي و تحسين التغذية للجميع.
- 3- تحقيق حياة صحية لكل الأعمار و للجميع.
- 4- تقديم تعليم نوعي و شامل و متساوي و فرص التعلم طول الحياة للجميع.
- 5- تحقيق المساواة بين الجنسين و تمكين المرأة في كل مكان.
- 6- تأمين المياه و الصرف الصحي للعالم المرتقب.
- 7- ضمان الحصول على طاقة حديثة موثوقة و مستدامة بأسعار معقولة للجميع.
- 8- تعزيز نمو اقتصادي ثابت و شامل و مستدام و عمل لائق للجميع.
- 9- تعزيز صناعة مستدامة.
- 10- الحد من عدم المساواة ضمن و بين البلدان.
- 11- بناء مدن و مستوطنات بشرية مستدامة آمنة و شاملة.
- 12- تعزيز نماذج إنتاج و استهلاك مستدامة.
- 13- التصدي لتغير المناخ.
- 14- الحفاظ و الاستخدام المستدام للموارد المائية والمحيطات و البحار.
- 15- حماية و استصلاح النظم البيئية الأرضية و وقف كل أشكال فقدان التنوع البيولوجي.
- 16- إقامة مجتمعات شاملة و سلمية و سيادة القانون و المؤسسات النافذة.

لقد تصاعد فكر الحوار والمشاركة من خلال دراسات التنمية الحضرية على المستوى العالمي، بحيث انعكس هذا الفكر على مقررات هيئة الأمم المتحدة في العقد الأخير حيث ركزت مؤتمرات الأمم المتحدة ومن بينها مؤتمر القمة الاجتماعية عام 1994 ومؤتمرات المستوطنات البشرية عام 1996 على مبدأ المشاركة.. باعتباره مدخلا أساسيا لضمان فاعلية جهود التنمية في القطاعات والمستويات المختلفة.

إن هذا المبدأ وتأصيله وترسيخه يتجاوز مسألة الثنائية الكلاسيكية بين الحكومة والمواطنين إلى آفاق أكثر اتساعا تستوعب أطرافا أخرى، مثل القطاع الخاص، ومؤسسات المجتمع المدني، نتيجة للتطور السريع في أدوارها التنموية، في ظل انكماش دور الحكومة وتحوله لدور توجيهي غير مباشر، مع نمو وتطور الأدوار الأخرى.

ولقد أكدت منظمة المدن العربية، من خلال عضويتها في فريق العمل العالمي (Global Task Force) المولج بمراجعة أجندة التنمية ما بعد 2015 على التزام منظمات المدن والحكومات المحلية والإقليمية في إنهاء الفقر المدقع بكل أشكاله في سياق التنمية المستدامة، مع إيلاء اهتمام خاص بالقضايا المتداخلة التالية باعتبارها من القيم الأساسية لأي أجندة تنمية:-

- نظام حكم محلي ديمقراطي، شامل وتشاركي.
- حقوق الإنسان، تعزيز المساواة بين الجنسين، ومعارضة أي تمييز.
- تنمية مستدامة ذات حساسية للكوكب والناس.

ومن ضمن ما تم الاتفاق عليه في الاجتماعات الدورية لفريق العمل العالمي (Global Task Force) أن يصار إلى تضمين المجالات الرئيسية التالية في أهداف التنمية للحكومات المحلية والإقليمية والتي ينبغي أن تشكل جزءاً لا يتجزأ من الأجندة العالمية:

- حكومة محلية ديمقراطية، تشاركية كفؤة وذات موارد، في إطار تنسيق أفضل بين الحكومات، وعمليات مواءمة أفضل.
- الأمن الغذائي والتغذية كأساس لاستئصال الفقر.
- توفير الخدمة الأساسية العالمية، لتقليص مظاهر عدم المساواة، مع مقاربة ذات حساسية للمساواة بين الجنسين، -
- بما في ذلك تحسين حياة سكان العشوائيات الفقيرة.
- التنمية الاقتصادية المحلية، مع التركيز على السياسة المتحورة حول الفقراء.
- التوسع العمراني المستدام، بما في ذلك مقاربة الأراضي الإقليمية وتماسكها، مع اهتمام خاص بتخفيف آثار التغير المناخي والتكيف، ومنع المخاطر، والمدن الآمنة.
- الثقافة كأساس قوي للرفاهية والمجتمعات المتمحورة حول الناس.
- التعاون التنموي بين الحكومات المحلية "تعاون لا مركزي" كأداة.

هذه المهام وتلك القضايا المتداخلة، على أهميتها ليست مهمة سهلة، وهي تتطلب تمويلات هائلة .. كما تتطلب التزامات دولية واضحة. وفي منطقتنا العربية تبدو الصورة في بعض المواقع، ضبابية ومشوشة نتيجة توقف عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية عن الدوران، وانصراف الحكومات ومعها القيادات البلدية في المدن والأرياف إلى العاجل من الأمور، لتأمين رغيف الخبز والمتطلبات الأساسية للبقاء على قيد الحياة.

لقد كان مؤتمرنا العام السادس عشر في مدينة الدوحة (May 2013) نقلة نوعية في مسيرة منظمة المدن العربية .. نقلة واكبت مستجدات أوضاعنا العربية الراهنة وهيأت لقادة مدننا العربية فرصة التلاقي والتعاون ، والتعرف على ما عند الآخرين من المدن الشقيقة والصديقة من تجارب ناجحة في ميادين العمل البلدي والحكم المحلي.



إن المدن بجميع قطاعاتها ومكوناتها هي مستقبل العالم، ولم تعد شيئاً هامشياً بل أصبحت حاضرة وبقوة في المشهد العالمي.

من هنا يتحرك العالم بدوله ومجتمعاته ومؤسساته نحو هدف واحد هو التنمية المستدامة.. وبالتالي لا تنمية مستدامة، من غير مدن آمنة ومستقرة ومتوازنة في أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.. وهذا التوازن بأبعاده المختلفة هو السبيل للرخاء والرفاه الإنساني.

إن مفهوم التنمية المستدامة المحلية يتفق مع قرارات وتوجهات الأمم المتحدة التي رأت أن خطط وبرامج تقسيم التنمية إلى قطاعات ، لم تحقق التنمية المستدامة المنشودة. من هنا برزت أهمية التنمية المستدامة المحلية.

لقد أدركت منظمة المدن العربية ومؤسساتها وفي مقدمتها المعهد العربي لإنماء المدن في الرياض "الجهاز العلمي والفني للمنظمة" أهمية هذا التوجه حيث ركز المعهد نشاطاته في تنمية الموارد البشرية وبناء القدرات.. وكان التدريب وورش العمل، من الأهداف الأساسية التي اعتمدها المعهد لرفع كفاءة العاملين في المدن والبلديات وإعدادهم علمياً ومسلحياً وفنياً.

ويحتضن المعهد حالياً خمسة برامج متخصصة، وكل برنامج يشتمل على عدد من المشاريع.. وجميعها تعمل لتحريك التنمية بكافة أبعادها ومفاهيمها في المدن العربية. وهذه البرامج:

- 1- برنامج تنمية الموارد البشرية وبناء القدرات.
- 2- برنامج الأطفال والشباب.
- 3- برنامج استراتيجية تنمية المدن.
- 4- برنامج المراكز الحضرية.
- 5- برنامج الفقر الحضري.

في نطاق اهتمام منظمة المدن العربية ومؤسساتها بموضوع السكن والإسكان وحيازة الأرض، دأبت المنظمة على عقد ورش عمل وندوات تتصل بهذا الموضوع ومن بعض تلك الأنشطة ندوة نظمها المعهد العربي لإنماء المدن، وهو مؤسسة تابعة للمنظمة ، بعنوان: "السكن الصحي الاقتصادي المستدام.. في المدن الصغيرة والمتوسطة" في مارس عام 2010 في السودان. وقد توزعت أوراق العمل والأبحاث على عدة محاور على الشكل التالي :

- 1- السكن الصحي بين المقدرة والضغط التاريخي والاقتصادية والسياسية في مصر.
- 2- دراسة نقدية لبرامج السكن الاقتصادي في الجزائر.
- 3- السكن الصحي الملائم: توصيف عام لأنواع وعناصر كلفة السكن والإسكان.
- 4- إشكالية الإسكان وإعادة الإعمار في لبنان بعد الحرب، وتجربة بلدية طرابلس في إسكان المهجرين.
- 5- العوامل الاقتصادية والاجتماعية للأسرة ودورها في تحديد نوعية وجودة السكن المطلوب في الولاية الشمالية – السودان.
- 6- المعايير الصحية لتصميم المسكن والعلاقات المتبادلة بينها.
- 7- ملامح أزمة السكن الاجتماعي والاقتصادي في نواكشوط.

لقد تناولت أوراق العمل جملة من الموضوعات والمفاهيم والإشكاليات التي تتصل بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مع تثبيت الإسكان كعنصر أساسي من عناصر الحق في المستويات المعيشية الملائمة. وقد تم الاعتراف بحق الإنسان في السكن عام 1948 حين صدر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، باعتبار الإسكان عنصر أساسي من عناصر الحق في المستويات المعيشية الملائمة.. مشفوعا بالاحتياجات البشرية الأساسية كالغذاء والملبس والرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية.

فإذا كان توفير الغذاء يمثل المطلب الأساسي للبشر، فإن السكن يمثل المرتبة الثانية، وقد ظل هذان الهدفان محط اهتمام السكان والشعوب في مختلف العصور، لكن أي منهما لم يتحقق في بلدان العالم الثالث بفعل تنوع المسائل اللازمة لتوفيرها أمام محدودية الإمكانيات المتوفرة.

يقول الباحثون "من أوراق الندوة" أن ارتباط الخطط الإعمارية والإسكانية بمخططات التنظيم المدني، هو الركيزة الحقيقية لنجاح أية أهداف إنمائية وصولاً للإنماء المتوازن. فالإسكان هو الأساس لعملية حضارية تهدف إلى خلق محيط يلبي حاجات الإنسان ويستجيب لتطلعاته العميقة.

من هنا عمدت الدول إلى استحداث وزارات للإسكان ومؤسسات للرعاية السكنية ومجالس للتخطيط وغير ذلك، وأنشئت مصارف لتأمين التمويل مع تحديد المتطلبات الإسكانية من الأراضي والمرافق الأساسية، وبواقعية تتناسب مع الإمكانيات المالية لطالبي المسكن.

يبقى أن نشير إلى أن الحكومات والسلطات المحلية تتقاسم المسؤولية في تخصيص الأراضي وتأمين السكن.. مستفيدة في ذلك من تجارب البلدان الأخرى في مجال الإسكان، ومن بينها البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية فضلاً عن مدن سجلت نجاحات مشهودة كما في دول الخليج العربية.

الكويت - خطة إنمائية جديدة

ولو أخذنا الكويت مثالا يضاف إلى أبحاث وأوراق ندوة السكن الصحي الاقتصادي المستدام في كل من مصر والجزائر وموريتانيا والسودان ولبنان.. نجد أن الخطة الإنمائية الجديدة للسنوات الخمس المقبلة 2016/2015 - 2020 / 2019 التي اعتمدها الحكومة الكويتية، تلحظ ضرورة إجراء مراجعة وتعديل المخطط الهيكلي، وربطه بخطة التنمية، بما في ذلك استراتيجية التنمية العمرانية والإسكان.

لقد حملت الخطة الكويتية شعار "الانطلاقة لتنمية الإنسان واستدامة الاقتصاد" وهي تؤسس لمسيرة جديدة من الشراكة والتعاون لسفينة الكويت المبحرة نحو المستقبل.

تتبنى الخطة مسارين متوازيين لتحقيق التنمية المستدامة والشاملة، هما مسار مواجهة التحديات والاختلالات الراهنة للدولة، ومسار تأصيل عمليات التحول لتحقيق الرؤية التنموية للدولة للعام 2035. و تستشعر الخطة أن المسؤولية التنموية للدولة مسؤولية مشتركة تتقاسمها كل السلطات، وتضم في جنباتها كل مكونات المجتمع، وان التعاون المجتمعي الجاد والصادق والممنهج هو السبيل الأوحـد لمواجهـة التحديات التنموية وتحقيق إنجازات حقيقية تلامس تطلعات المجتمع في ظل موارده وإمكاناته.

تتبنى الخطة رؤية استراتيجية متكاملة للتنمية العمرانية، بما يتطلب ذلك من مراجعة وتعديل المخطط الهيكلي وآلية إدارته والإشراف عليه، وربطه بتوجهات وسياسات خطط التنمية، والعمل على توفير الأراضي اللازمة ضمن المناطق الجديدة والقائمة لاستخدامات القطاع الخاص لإقامة مرافق استثمارية خدمية وصحية وتعليمية واجتماعية، ومشروعات تجارية وحرفية.

خدمات الرعاية السكنية: تبين نتائج الجهود المبذولة في توفير الرعاية السكنية في الكويت، أن المحقق مازال دون المستهدف، حيث تسبب التأخر في إنشاء الشركات الإسكانية - كوسيلة لإشراك القطاع الخاص في توفير الرعاية السكنية، وضعف القدرات التنفيذية، وتأخر استكمال المشاريع القائمة - في تفاقم أزمة الطلبات الإسكانية.

وقد صدرت تصريحات على السنة جهات معنية في الكويت أن هناك توجهاً رسمياً نحو إنجاز مشاريع إسكانية يقدر حجمها بنحو 12 ألف وحدة في السنة، لتلبية طلبات سكنية تقدر بنحو 110 آلاف، حسب بيانات المؤسسة العامة للرعاية السكنية. وإذا قدرنا وسطياً أن تلك الطلبات سيتم إنجازها خلال فترة، في أحسن الأحوال، بمعدل 10 آلاف وحدة سنوياً، فهذا يعني أن الـ 110 آلاف بيت تحتاج إلى 11 عاماً للإنجاز.

أن تفاقم أزمة الطلبات الإسكانية في الكويت، ولأسباب متعددة، هو ما قد ينسحب على دول عربية أخرى، على الرغم من التباين الحاصل في مفاهيم وأفكار الملائمة السكنية وما تنطوي عليه من أبعاد اجتماعية وسيكولوجية وغيرها.